

## بسم الله الرحين الرحيم الحمد للهرب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الكريم

سؤال: کیافرماتے ہیں علاء کرام ومفتیان عظام اس مسئلہ کے بارے میں کہ بیرون ملکوں میں جولوگ رہتے وہ یہاں پراپنے نابالغ اولاد کا فطرانہ وہاں کے حساب سے اداکریں گے جس پراکٹرلوگ پریثان ہوئے ہیں کہ ہم نے تواب تک یہاں کے حساب سے اداکیا ہے ہم اس کا کیا کرے گے ؟مسئلہ توواضح ہے کہ شخین اولاد کی جگہ کواعتبار دیتے ہیں اور امام محر ؒنے والد کے مقام کواعتبار دیتے ہیں (البدائع الصنائع)اور بعض کتب میں امام محمد ؒ کے قول کواضح قرار دیاہے لیکن سوال یہ ہے کہ اس سے پہلے جن لوگوں نے شیخین کے قول پر عمل کیاہے یاآ ئندہ کریں گے توکیاوہ درست ہے کہ نہیں؟اور جہاں پر قول اصح مذکور ہو تو کیااس کا جانب آخر غیر معتبر ہوتا ہے؟ تفصیل سے واضح سیجئے۔ جزا کم الله خیر افی الدارین۔

المستفتى: مولوي ففنل كريم نقشبندي مستميم جامعه دارالعلوم محموديه ثويي

الجواب والله الموفق للسواب: بصورت مسئوله صدقه فطريس مكان المؤدي (دينوالي كي جگه) كي قيمت كاعتبار به نه كه جس جگه پر اولاد ہے،اور فتوی امام محر کے قول پر ہے۔اور جن لوگوں نے امام ابو یوسف کے قول پر عمل کیا ہے وہ بھی صحیح ہے چو نکہ امام ابو یوسف کے قول کے بارے میں بھی وعلیہ الفتوی مذکورہے ، دونوں قول صحیح ہے ، البتہ امام محمد کا قول اصح ہے اور اس پر فتوی ہے ، سوآئندہ امام محمد کے قول پر عمل كرتے ہوئے صدقہ فطركی قبت لگاكراداكيا جائے۔

امام محد کے قول کے اصح کہنے کی وجہ بیہ ہے کہ احناف کے نزدیک صدقة الفطر والداور مولی پر نابالغ اولاداور غلام کی طرف سے ابتداءً لازم ہوتا ہے برخلاف شوافع کے شوافع کے نزدیک ایک قول سے ہے کہ صدقة الفطر عبداور نابالغ پرلاز م ہے لیکن مولی اور والد پر ڈالا گیااور دوسرا قول سے ہے کہ ابتداء ہی ہے مولی اور والد پر لازم ہے البتہ رائح قول میہ ہے کہ غلام پر ابتداء لازم ہوتا ہے اور مولی پر ڈالا گیا۔

## عبارات ملاحظه شيحئة:

في بدائع الصنائع: وقال الشافعي: إن الوجوب على العبد وإنما المولى يتحمل عنه بالملك فيتقدر بقدر الملك. وأما عندنا فالوجوب على المولى بسبب الوجوب وهو رأس يلزمه مؤنته ويلي عليه ولاية كاملة وليس لكل واحد منهما ولاية كاملة. (70/2)

وفي فتح الباري:صدقة الفطر في الرقيق وقد تقدم من عند البخاري قريبا بغير الاستثناء ومقتضاه أنما على السيد وهل تحب عليه ابتداء أو تجب على العبد ثم يتحملها السيد وجهان للشافعية(فتح الباري لابن حجر:369/3)

وفي مغني المحتاج: ولو كان عبده ببلد آخر فالاصح ان الاعتبار بقوت بلد العبد بناء على انها وجبت على المتحمل عنه ابتداء وهو الاصح و الثاني ان العبرة ببلد السيد بناء على انها تجب ابتداء على المتحمل وهو المرجوح (شرح المنهاج: 119/2)

لہاذا جس پر صدقة الفطر لازم ہے تواعتبار بھی اسکی جگہ کا کیا جائے گاسوامام محد کے قول کی تائیداس سے ہور ہی ہے اور اس کو فقہاءنے اصح قرار دیا

اور بدائع الصنائع میں شرح مختمر الطحاوی للقاضی کے حوالے سے امام ابو حنیفہ گا تول امام ابو یوسف کی طرح ہونا نقل کیا ہے حالا نکہ شرح مختمر الطحاوی للقاضی کا ایک مخطوط دیکھا گیا جس میں امام ابو حنیفہ گا تول اس مسئلہ میں امام ابو یوسف کی طرح ہونا نہ کور نہیں ہے ، بلکہ اس کو صرف امام ابویوسف کا قول ہونامنقول ہے ،اور مزید یہ کہ تا تار خانیہ ، شامی و غیرہ کتب میں امام صاحب کا قول امام محمہ کی طرح ہونا نہ کور ہے۔

جب کسی کتاب میں کسی روایت کے آخر میں اصح ،اولی ،او فتی یا اسکی مانند الفاظ بڑھائے جائے اور دوسرے قول میں صحیح کی صراحت ہوتو و دونول جب کسی کتاب میں کسی روایت کے آخر میں اصح ،اولی ،او فتی یا اسکی مانند الفاظ بڑھائے جائے اور دوسرے قول میں صحیح کی صراحت ہوتو کسی تول کی صراحیہ قول پر عمل کی گنجائش ہے ، دونوں قابل اعتماد ہے جس قول کو چاہا ختیار کر ناور اس پر فتوی دینا اور عمل کر نادرست نہیں ہے۔

میں منحصر کردی گئی ہوتواس کے خلاف کو اختیار کر نااور اس پر فتوی دینا اور عمل کر نادرست نہیں ہے۔

علامہ شامی نے شرح عقود رسم المفتی میں اس کے متعلق جواصول بیان کے ہیں وہ ملاحظہ فرمائے:

وفي الدر المختار بعد نقله حاصله ما مر ثم رأيت في رسالة آداب المفتين اذا ذيلت رواية في كتاب معتمد بالاصح او الاولى او الاوفق ونحوها فله ان يفتي بما وبمخالفتها ايضا ايا شاء وذا ذيلت بالصحيح او المأخوذ به او به يفتى او عليه الفتوي لم يفت بمخالفها ....(ص 62)

وفيه ايضا...رقم: ٧: وكذا يتخير اذا صرح بتصحيح احداهما فقط بلفظ الاصح او الاحوط او الاولى او الارفق وسكت عن تصحيح الاخرى فان هذا اللفظ يفيد صحة الاخرى لكن الاولى الاخذ بما صرح بأنما الاصح لزيادة صحتها. وكذا لو صرح في احداها بالاصح وفي الاخرى بالصحيح فأن الاولى الاخذ الاصح .(ص 65)

وفي تعليق شرح عقود رسم المفتي لمفتي مظفر حسين المظاهري تحت هذه العبارة: اعلم ان هذه العبارة تشتمل على مسائل ثلاثة: الاولى اذا كان تصحيح احدى الروايتين بصيغة التفضيل فهو يفيد صحة الرواية الاخرى وان سكت عن تصحيحه لان هذا اللفظ لا يقتضي الحصر فالمفتي بالخيار لان القول الآخر صحيح ايضا الا ان الاولى الاخذ بما صحح بصغية التفضيل لزيادة صحتها. الثانية: اذا كان التصحيح بصيغة تقتضي قصر الصحة فلا يجوز للمفتي الافتاء بمقابلها بالاتفاق لانه ضعيف مرجوح والافتاء بالرمجوح جهل وخرق للاجماع .....(شرح عقود رسم المفتي مع التعليقات: 156)

## مسكدك متعلق كتب فقدكى عبارات ملاحظه مو:

وفي بدائع الصنائع: وأما مكان الأداء وهو الموضع الذي يستحب فيه إخراج الفطرة روي عن محمد أنه يؤدي زكاة المال حيث المال ويؤدي صدقة الفطر عن نفسه وعبيده حيث هو وهو قول أبي يوسف الأول ثم رجع وقال يؤدي صدقة الفطر عن نفسه حيث هو وعن عبيده حيث هم حكى الحاكم رجوعه وذكر القاضي في شرحه مختصر الطحاوي قول أبي حنيفة مع قول أبي يوسف أن صدقة الفطر أحد نوعي الزكاة ثم زكاة المال تؤدى حيث المال فكذا زكاة الرأس ووجه الفرق لمحمد واضح وهو أن صدقة الفطر تتعلق بذمة المؤدي لا بماله بدليل أنه لو هلك ماله لا تسقط الصدقة. وأما زكاة المال فإنحا تتعلق بالمال ألا ترى أنه لو هلك النصاب تسقط . فإذا تعلقت الصدقة بذمة المؤدي اعتبر مكان المال اعتبر مكان المال. (بدائع الصنائع:75/2)

وفي مخطوطات شرح مختصر الطحاوي للقاضي الاسبيجابي: واذا اراد ان يؤدي صدقة الفطر فانه يؤدي عن نفسه حيث هو وعن رقيقه وعن رقيقه حيث هو وعن رقيقه حيث هو (مخطوطات صفحه:75)

فى الدر المختار مع الشامي: (قوله: مكان المؤدي) أي لا مكان الرأس الذي يؤدي عنه (قوله: وهو الأصح) بل صرح في النهاية والعناية بأنه ظاهر الرواية كما في الشرنبلالية وهو المذهب كما في البحر فكان أولى مما في الفتح من تصحيح قولهما باعتبار مكان المؤدى عنه وقال في المنح في آخر باب صدقة الفطر: الأفضل أن يؤدي عن عبيده وأولاده وحشمه حيث هم عند أبي يوسف وعليه الفتوى وعند محمد حيث هو اه تأمل. قلت: في التتارخانية يؤدى عنهم حيث هو وعليه الفتوى وهو قول محمد ومثله قول أبي حنيفة وهو الصحيح. (355/2)

وفي الفتاوي التاتارخانية: ويودي صدقة الفطر عن نفسه وعبيده حيث هو وفي الكبرى وعليه الفتوى. وفي زكاة المال حيث المال وهذا قول محمد وقول ابي يوسف الاول ثم رجع وقال يؤدي عن العبد حيث العبد وفي الينابيع قول ابي حنيفة مثل قول محمد وهو الصحيح. (424/2)

وفي البحر الرائق: وصحح في المحيط أنه في صدقة الفطر يؤدي حيث هو، ولا يعتبر مكان الرأس من العبد والولد؛ لأن الواجب في ذمة المولى حتى لو هلك العبد لم يسقط عنه فاختلف التصحيح كما ترى فوجب الفحص عن ظاهر الرواية والرجوع إليها، والمنقول في النهاية معزيا إلى المبسوط أن العبرة لمكان من تجب عليه لا بمكان المخرج عنه موافقا لتصحيح المحيط فكان هو المذهب؛ ولحكى الخلاف في البدائع فعن محمد يؤدي عن عبيده حيث هو، وهو الأصح وعند أبي يوسف حيث هم، (269/2، ط دار الكتاب الاسلامي)

وفي المبسوط للسرخسي: ويؤدي صدقة الفطر عن نفسه حيث هو، ويكره له أن يبعث بصدقته إلى موضع آخر لحديث معاذ بن جبل رضي الله عنه «من نقل عشره وصدقته عن مخلاف عشيرته إلى غير مخلاف عشيرته فعشره وصدقته في مخلاف عشيرته» وأما عن رقيقه فإنما يؤدي صدقة الفطر حيث هو وإن كانوا في بلد آخر، وحكى ابن سماعة عن محمد رحمهما الله تعالى أنه رجع عن هذا القول فقال: يؤدي عنهم حيث هم، وجعله قياس زكاة المال، ولا خلاف أن المعتبر هناك موضع المال لا موضع صاحبه فهنا كذلك، ووجه ظاهر الرواية أن الوجوب على المولى في ذمته، ورأس المماليك في حقه كرأسه فكما أن في أداء الصدقة عن نفسه يعتبر موضعه فكذلك عن مماليكه بخلاف الزكاة فإن الواجب جزء من المال حتى يسقط بملاك الماليك المماليك بعد الوجوب على المولى. ( 3\106)

وفي تبيين الحقائق: وفي صدقة الفطر يعتبر مكانه لا مكان أولاده الصغار وعبيده في الصحيح والفرق أن الزكاة محلها المال ولهذا تسقط بملاكه وصدقة الفطر في الذمة ولهذا لا تسقط بملاكهم وقالوا الأفضل في صرف الصدقة أن يصرفها إلى إخوته ثم أولادهم ثم أعمامه الفقراء ثم أخواله الفقراء ثم ذوي الأرحام ثم جيرانه ثم أهل سكنه ثم أهل مصره (305/1)

وفى حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح: تنبيه المعتبر في الزكاة فقراء مكان المال وفي الوصية مكان الموصي وفي الفطرة مكان المؤدي عند محمد وهو الأصح لأن رؤسهم تبع لرأسه در والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم.(722)

وفي فتاوى دار العلوم ديوبند: يعتبر قيمة البر في صدقة الفطر بقدر ما يكون في بلد المعطى لا ما يكون في المصر البعيد.(6/6)

روايا الماياني

والله تعالى أعلم بالصواب كتبه: عبدالله مدنى التاريخ: 31 منى 2020م / الموافق: 18شوال 1442هـ

